Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

# الثورة المضادة في مصر بين العوامل الداخلية وتأثير المواقف الدولية والإقليمية.

# The counter-revolution in Egypt between the internal factors and the impact of international and regional positions

1عنترة بن مرزوق Ben merzoug Antara 2 الكر محمد Elker Mohamed
saidsaed1830@gmail.com PROFELKER@YAHOO.FR
1جامعة محمد بوضياف المسيلة، مخبر العلوم السياسية الجديدة
Mohammed Boudiaf University-M'Sila the new Political Science Laboratory
2جامعة الجلفة ، عضو بمخبر التنمية ،الديمقراطية و حقوق الانسان في الجزائر
Professor, Faculty of Law and Political Science, University-Djelfa , Member of Development, Democracy and Human Rights Laboratory in Algeria
المؤلف المرسل : الكر محمد ELKER MOHAMED الإيميل: PROFELKER@YAHOO.FR

تاريخ الاستلام : 2019-04-08 تاريخ القبول : 2020-06-13

**ملخص:**

**سيعالج هذا المقال فكرة جوهرية تتمحور أساسا في البحث عن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي وأدت إلى نجاح الثورة المضادة في الجمهورية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، والمقال لا يمثل بأي حال من الأحوال محاكمة علمية لأحداث تاريخية سابقة بقدر ما يحاول التعبير عن واقع عربي كثير التعقيد، يتماهى فيه الداخل بالخارج، ويتجادل فيه الديني والمدني، ويتصارع فيه السياسي والعسكري.**

**الحالة المصرية تمثل نموذجا مثاليا للدراسة، فأحداث الربيع العربي أعادت للشعب المصري حلم العيش في كنف الحرية والعدالة والديمقراطية، غير أن الحلم لم يدم طويلا، وذلك نتيجة للطبيعة العسكرية للنظام السياسي الحاكم، والذي لا يمكن له أن يقبل التنازل عن الحكم لطرف مدني ذو خلفية إسلامية حتى وإن أوصلته صناديق الديمقراطية، فكان لابد من الانقلاب على الديمقراطية بدعوى حماية الديمقراطية، والأكيد أنه لم يكن لينجح في ذلك لولا توفر الظروف المناسبة سواء على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، وهذا ما سيحاول هذا المقال التطرق إليه بالدراسة والتحليل.**

**الكلمات المفتاحية: الثورة المضادة؛ الانقلاب العسكري؛ التصحيح الثوري؛ الحراك العربي؛ الانتقال الديمقراطي؛ الإسلام السياسي.**

Abstract:

This article will deal with a fundamental idea centered mainly on the search for the most important internal and external factors that contributed to the obstruction of the democratic transition and led to the success of the counter-revolution in the Egyptian Republic after the revolution of 25 January 2011. The article does not in any way represent a scientific trial of past historical events. It tries to express a complex Arab reality in which the interior is characterized abroad, where religious and civil strife is fought, political and military struggle. The Egyptian situation is an ideal example of the study. The events of the Arab Spring gave the Egyptian people the dream of living in freedom, justice and democracy. However, the dream did not last long, due to the military nature of the ruling political system. Even if it was delivered by the democratic funds, it was necessary to turn to democracy on the pretext of protecting democracy, and it is certain that it would not have been successful without the existence of the appropriate conditions, both at the level of the internal environment or external environment. This article will attempt to refer to study and analysis.

Keywords: counter revolution; military coup; revolutionary correction; Arab mobility; democratic transition; political Islam.

**مقدمة:**

تكشف الأوضاع السياسية العربية الراهنة لدول ما بعد الربيع العربي عن حالة من التأزم السياسي والانفلات الأمني والعجز الاقتصادي والانقسام المجتمعي والاصطفاف الإيديولوجي والاحتراب الطائفي، وهي مؤشرات تعبر في عمومها عن فشل الثورات في تحقيق أهدافها المنشودة، فهتافات "الشعب يريد إسقاط النظام" بقيت مجرد شعارات تلوكها الألسن ولم تترجم إلى واقع حقيقي، ذلك أن الثورات استطاعت أن تطيح برأس النظام في بعض الدول العربية ولكنها لم تستطع التخلص من النواة الصلبة والجسم الرئيسي للنظام ككل، وهذا ما نستشفه من خلال تقييم مخرجات الحالة التونسية التي عاد الحكم فيها لأتباع الرئيس السابق زين العابدين بن علي، أو من خلال الحكم على التجربة المصرية التي شهدت عودة المؤسسة العسكرية للحكم بعد انقلابها على الرئيس المدني المنتخب ديمقراطيا. وهو ما يمثل في نظرنا انتكاسة ثورية كانت أحد عواملها نجاح مشروع الثورة المضادة.

هذا المقال سيحاول تناول دور عوامل البيئة الداخلية وتحليل تأثير المواقف الدولية والإقليمية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في التجربة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، والتي تم وأدها بثورة مضادة أعادت الاعتبار للعديد من الاشكاليات البحثية في المجال الأكاديمي العربي، في شكل ثنائيات متلازمة طغى عليها طابع الصراع على اختلاف أشكاله: صراع ديني مدني، صراع سياسي عسكري، صراع الأجيال في تحديد الأحقية في الحكم... وهي صراعات جعلت الديمقراطية الغائب الأكبر عن واقع الأنظمة السياسية العربية.

**إشكالية البحث:**

رغم تباين نتائج الدراسات المتعلقة بالتجربة المصرية بعد الثورة إلا أن قراءة واعية وعميقة لمخرجاتها تحيلنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن الثورة المضادة نجحت في إجهاض الثورة بفعل توفر جملة من المحددات الداخلية والخارجية، وهذا ما سيحاول هذا المقال تناوله من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف ساهمت الداخلية والمواقف الدولية والإقليمية في نجاح مشروع الثورة المضادة في مصر ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية جملة من الاسئلة الفرعية:

ماهي ابرز العوامل الداخلية التي ساهمت في فشل ثورة 25 يناير في مصر؟

إلى أي مدى ساهمت القوى الدولية والإقليمية في الانقلاب على الثورة المصرية؟ وهل من الديمقراطية تأييد الانقلاب على الديمقراطية؟ وهل كان الانقلاب العسكري المصري سينجح لولا الدعم الخارجي والتأييد الدولي له؟

**الفرضية الرئيسية:**

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة البحثية السابقة نقترح الفرضية التالية:

رغم أهمية مساهمة العوامل الداخلية في إجهاض الثورة المصرية إلا أن تأثير القوى الخارجية كان العامل الرئيسي المحدد لمسار ومصير الثورة.

**أهداف البحث ومنهجيته:**

إن موضوع الثورة المضادة في مصر بين دور العوامل الداخلية وتأثير المواقف الدولية والاقليمية يكتسي أهمية بالغة في حقل الدراسات السياسية، ويرجع ذلك للاهتمام الكبير والمتزايد الذي حظيت به ثورات الربيع العربي ومآلاتها، سواء في الساحة الأكاديمية العربية أو الغربية، خاصة في ظل التحيز الكبير الذي طغى على بعض الدراسات المهتمة بالموضوع[1]، ومن الأهداف التي سنسعى لتحقيقها من خلال هذه الدراسة مايلي:

[1] اختلفت اتجاهات العديد من الدراسات البحثية التي اهتمت بتناول التجربة المصرية في حكمها على الأحداث التي وقعت حسب تباين المواقف الشخصية والانتماءات الايديولوجية والسياسية، أو حسب اعتبارات علمية موضوعية، بين من يعتبر أن ما حدث في مصر في 03 يوليو 2013 كان انقلابا عسكريا على الشرعية الشعبية، وبين من يعتبرها ثورة جديدة أنهت حكم الاخوان المسلمين. للتوضيح أكثر يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات منها:

- بعض الدراسات التي تشير أن 03 يوليو 2013 انقلاب عسكري:
- هاني اسماعيل محمد، **مصر: الثورة والانقلاب والإدارة بالأزمات**.دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 مارس 2017.
- عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**. ج2، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- بعض الدراسات تشير أن 03 يوليو 2013 ثورة جديدة:
- عبد الحافظ الكردي، **مصر ومفترق الطرق: قضايا مصيرية**. القاهرة: الكتب خان للنشر والتوزيع، 2015.
- محمد الباز، **صائد الأفاعي: المفاتيح السبعة لشخصية السيسي**. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2014.

وامام تباين هذه الدراسة يجد الباحث الأكاديمي نفسه متهما بالتحيز في كل الحالات، غير أن الحقيقة العلمية أن ما حدث في مصر في تلك

- التعرف على أهم العوامل التي ساهمت في انتكاسة الثورة المصرية، سواء ما تعلق بدور البيئة الداخلية أو ما تعلق بتأثير الفاعل الخارجي كمحدد أساسي وهام.

- التعرف على مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية من انقلاب 3 يونيو، والعمل على تحليل مساهماتها في اجهاض الثورة وتدعيم الانقلاب، مع الإشارة إلى أهم الأسباب الدافعة لذلك.

- محاولة إخراج موضوع الثورة المضادة في مصر من دائرة العرض الإعلامي إلى دائرة التحليل والتشخيص العلمي من أجل تقديم رؤية موضوعية حول دور العوامل الداخلية وطبيعة المساهمة الخارجية في عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي في مصر.

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتناول العناصر الأساسية التالية:

1- إشكالية تحديد مفهوم الثورة المضادة.
- تعريف الثورة المضادة.
- الفروق الجوهرية بين الثورة والثورة المضادة.

2- الثورة المضادة في مصر: قراءة في دور عوامل البيئة الداخلية.

- العوامل الداخلية لنجاح الثورة المضادة في مصر.
- استراتيجيات نجاح الثورة المضادة في مصر.

3- الثورة المضادة في مصر: قراءة في تأثير الفواعل الخارجية.

- المواقف الدولية من الثورة المضادة في التجربة المصرية.
- المواقف العربية من الثورة المضادة في التجربة المصرية.

خاتمة.

**1- إشكالية تحديد مفهوم الثورة المضادة:**

من أكثر المصطلحات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي والتي كانت محل مناظرات وتجاذبات بين المحللين السياسيين والأكاديميين مصطلح الثورة المضادة، وهو مصطلح ناتج عن سرقة الثورة أو القيام بثورة مضادة للثورة الحقيقية التي قام بها الشعب في إطار صراعه مع أنظمة الاستبداد، وطموحه لإقامة نظام بديل يحقق له الحرية والكرامة الاجتماعية ويكفل له حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

**أ- تعريف الثورة المضادة:**

الثورة المضادة هي مصطلح يعني إجراء مضاد لإجهاض الثورة الحقيقية وإلهاء الشعب والمجتمع عن البحث فى المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة ومدى تحقيقها. فهي حركة انقلابية تعمل على تحريف مسار الثورة الشعبية التي أسقطت نظاما ديكتاتوريا في محاولة لإعادة نفس النظام بصورة أو بأخرى يقوم بها إما فلول النظام أو أي جناح ثوري يحاول الاستفراد بالقيادة ليمارس ماكان يمارسه النظام الدكتاتوري السابق.[2]

فالثورة المضادة إذا هي انقلاب على الثورة أو اختطاف لها بإعادة توجيهها وتحريف مسارها نحو وجهة أخرى غير الوجهة التي قامت من أجلها. وعادة ما يستخدم المنقلبون على الثورة مصطلحات الثورة أو التصحيح الثوري حتى يحصلوا على الدعم والشرعية بمساعدة أدوات داخلية (أحزاب سياسية، إعلام، جمعيات...) وتأييد خارجي (دول تضررت مصالحها من الثورة الحقيقية).

وعليه فسرقة الثورة قد تكون عملية داخلية صرفة (أي من داخل البلد وأهله)، وقد تكون داخلية معززة بدعم خارجي وقد تكون خارجية بعناصر وأدوات داخلية...ومن الأساليب المعهودة في سرقة الثورات مايلي:[3]

- تنظيم الانقلابات العسكرية: وقد يبدأ الانقلاب العسكري بتبني شعارات الثورة نفسها، ثم يسير إلى التملص منها شيئا كلما استتب له الوضع.
- تحريك الانقلابات السياسية المدنية: وذلك من خلال جماعات وتنظيمات موالية، يجري تدعيمها وتسمينها وتمكينها من البروز والتصدر وقلب مجريات الأحداث.
- استباق الثورة واستعجال سيرها قبل اكتمالها، بمبادرات وأنصاف حلول تأتي ببعض ثمارها، بدل تركها تمضي إلى نهايتها، وسرقة الثورة هنا عادة ما تكون من بعض قادتها، أو من بعض أطرافها، بغية الانفراد وإقصاء قيادات أو أطراف أخرى في الثورة.

الفترة يمثل في رأينا انقلابا على الشرعية، لأن الديمقراطية تقتضي أن ما أفرزه صندوق الانتخاب لن يسقط إلا بالصندوق.

[2] عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية والثورة المصرية**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ص 70.

[3] أحمد الريسوني، فقه الثورة: **مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي**. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 55-56.

- اختراق الجماعات والتنظيمات المؤثرة في صنع الثورة وقيادتها . وذلك أن الدول الغربية الكبرى، عادة ما تسعى إلى أن يكون لها «أصدقاء ومتعاونون»، داخل الأحزاب والتنظيمات المعارضة وغير المعارضة، سواء كانت سرية أو علنية . وسواء كان هؤلاء المتعاونون عبارة عن عملاء استخبارات يقومون بوظيفتهم ومتطلبات مهنتهم، أو كانوا من الذين يتم استدراجهم وكسب ودهم ، واستمالتهم شيئا فشيئا إلى الحوار والتفاهم والتعاون.

وفي جميع الحالات، فإن سرقة الثورات تحتاج غالبا إلى تأزيم الحالة، وتهيئة ظروف التوتر والفوضى والخوف، وتأجيج الخلاف والانقسام في المجتمع وقواه السياسية المؤثرة بما فيها قوى الثورة.

وعليه فإن في أعقاب كل ثورة انقسام للمجتمع (الوطني أو الدولي) بين مؤيد ورافض، وعادة ما يكون الرافضون من المنتفعين من النظام السابق داخليا وخارجيا، وبذلك فهم يسعون جاهدين إلى التآمر على الثورة ومحاولة إجهاضها. وبذلك فالثورة المضادة أمر طبيعي لم تسلم منه أي ثورة.

ولذلك فقد عرفها الباحث إسلام نزيه سعيد أبو عون في دراسته الموسومة بتداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي بأنها "الحركات التي ترفض ثورة ما وتعمل على إعادة الأمور والمبادئ السابقة إلى ما كانت عليه قبل الحقبة الثورية". وعرفتها موسوعة السياسة بأنها "القوى السياسية العسكرية التي تحمل السلاح في وجه ثورة سبقتها بهدف القضاء على انجازاتها عن طريق إحياء المؤسسات السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الثورة واسترداد الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع بها الطبقات المهمة وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها الظروف".[4]

**ب- الفروق الجوهرية بين الثورة والثورة المضادة:**

في إطار تحليل طبيعة الثورة المضادة التي تكون في أعقاب كل ثورة يستخدم الباحثون والمحللون السياسيون «نظرية المؤامرة» كأداة تفسيرية للواقع الجديد، وذلك لا يعني انها النظرية الوحيدة القادرة على التفسير.. وإنما هناك سياقات أخرى للتحليل.. ومن المؤكد أن جانبًا مما تحمله النظرية صحيح تمامًا.. لكن جانبًا آخر لا يمثل «مؤامرة مسبقة» بقدر ما يمثل «مؤامرة لاحقة».. أي عدم الإعداد المسبق للأحداث.. لكنه الاختراق اللاحق للأحداث ومحاولة التوجيه والاستفادة من نقاط الخَلَل ومواطن الوَهَن. وفى بعض الحالات لا تكون نظرية المؤامرة.. «المسبقة أو اللاحقة».. هى الأفضل للتفسير، فقد يكون الإهمال وعدم الاكتراث من قِبَل القوى الكبرى وراء التدهور والانهيار[5].

وتجدر الإشارة الى أنه عادة ما يطلق المنقلبون على الثورة أو المستحوذون عليها مصطلح الثورة على ما قاموا به، في محاولة للتمويه من جهة والحصول على التأييد الشعبي من جهة أخرى.

غير أن هناك العديد من الفروق الجوهرية بين الثورة والثورة المضادة نوضحها فيمايلي:[6]

- الثورة المضادة معاكسة للثورة ويجب التمييز بين المفهومين حيث تستخدم الثورة المضادة مفهوم الثورة لكسب شرعية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة.
- الثورة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في المجتمع بينما تعمل الثورة المضادة على عودة الأمور الى سابق عهدها.
- تعتمد الثورة على المجتمع والشعب في كسب المعركة ضد الأنظمة، بينما تعتمد الثورة المضادة على أجهزة الدولة والخلاف بين الثوار.
- تستعمل الثورة القيم الايجابية كالانتماء والمسؤولية والحرية، والمشاركة والمساواة أمام القانون، بينما تعتمد الثورة المضادة على مفاهيم الجهل والفوضى والقائد المخلص.
- لا يستبعد تأثير الفواعل الخارجية في الثورة المضادة، حيث تعمل الدول المتضررة من الثورة على العمل على إجهاضها

[4] إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي. **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية**. بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2017، ص ص 24-26.

[5] أحمد المسلماني، **خريف الثورة**. القاهرة: دار ليلى للنشر والتوزيع، 2015، ص 27.

[6] إسلام نزيه سعيد أبو عون، مرجع سابق الذكر، ص ص 24-26.
تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف كبير بين الباحثين في توصيف الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية مما أدى إلى بروز مصطلحات متنوعة منها: الثورة- الحراك-الانتفاضة- الاحتجاج-الثورات المضادة - الإنقلابات البيضاء...وغيرها من المصطلحات التي دفعت الكاتب طيبي غوماري إلى القول بأن "الحراك العربي بدأ على شكل ثورة وانتهى على شكل مؤامرة، حولت هذا الحراك إلى ما يشبه انقلابا صامتا أو انقلابا ابيض في بعض الحالات كمصر وإلى حرب أهلية كما في سوريا واليمن وليبيا". أنظر:
طيبي غوماري، الجندي والدولة والثورات العربية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

عبر تشجيع النظام القديم على إعادة الأمور إلى ماكانت عليه.

وانطلاقا من كل ماسبق نخلص إلى أن الثورة المضادة قد تحمل معاني:

- الانقلاب على الثورة الحقيقية ومحاولة إجهاضها، وعادة ما يأخذ هذا الانقلاب شكلا عسكريا.
- محاولة استحواذ فئة معينة سواء شاركت في الثورة أو لم تشارك فيها بمكتسبات الثورة وتوجيهها نحو تحقيق مصالحها بعيدا عن مصالح الشعب ككل.

2- **الثورة المضادة في مصر: قراءة في دور عوامل البيئة الداخلية.**

بعد مرور حوالي ثمان سنوات من بداية اندلاع أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي مثلت بداية التأسيس لمرحلة جديدة في حياة الشعب المصري بعد سنوات من المعاناة في ظل حكم نظام الرئيس حسني مبارك يجمع العديد من الباحثين والمهتمين بدراسة تقييمية لنتائج مختلف الثورات العربية على الانتكاسة الكبيرة التي شهدتها معظم تلك الثورات، التي لم يتحقق من أهدافها شيء، بل عرفت انقلابا كبيرا تكلل بنجاح أصحاب الثورة المضادة في الإطاحة بها، كان ذلك بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013 .

ولعل أن نجاح المؤسسة العسكرية المصرية في سرقة الثورة المصرية بإعلانها الانقلاب العسكري على الرئيس المدني المنتخب شعبيا لم يكن لينجح لولا وجود مجموعة من العوامل الداخلية وتأييد بعض المواقف الخارجية التي ساعدتها على ذلك.

أ- **العوامل الداخلية لنجاح الثورة المضادة في مصر:**

من أهم العوامل الداخلية التي شجعت على نجاح الثورة المضادة في مصر مايلي:

- **أخطاء الإخوان المسلمين:** يرى بعض الباحثين والمتتبعين لدراسة مسار الثورة المصرية ومصيرها أن أخطاء الإخوان المسلمين ساعدت في نجاح مخططي الثورة المضادة في تحقيق أهدافهم، فجماعة الاخوان المسلمين ارتكبت أخطاء كثيرة وهي تتحمل جزءا كبيرا مما حدث من انحرافات منذ تنحي مبارك. وذلك بسبب تفاهماتها مع المؤسسة العسكرية، وانفرادها بالحكم بعد ذلك، ثم اصرارها على التمسك ببعض السياسات والمواقف دون إبداء أي قدر من المرونة أو الحكمة السياسية.[7] والحقيقة التي يجب الاتفاق حولها أن أكبر خطأ للإخوان المسلمين في تلك المرحلة هو تسرعهم في السعي للوصول إلى السلطة في مرحلة مليئة بالصراعات والتجاذبات.
- **التركيز على إسقاط رأس السلطة دون إسقاط السلطة القائمة** : من أكبر الأخطاء التي ساهمت في إجهاض الثورة المصرية وسهلت من سرقتها هو أن الثورة المصرية قد ركزت في أهدافها على إسقاط رأس السلطة ظنا منها أنها بذلك قد حققت المطلوب، دون النظر إلى أن الهدف أعمق من ذلك وهو يستوجب ضرورة إسقاط ركائز ورموز السلطة ككل، وبناء نظام سياسي بديل يكون جامعا وموحدا لكل فصائل الثورة، ولا شك أن هذا الخطأ قد ساهم في عودة الدولة العميقة من أتباع النظام السابق للتخطيط من أجل إفشال الثورة وتحريف أهدافها.
- **الصراع بين قوى الإسلام السياسي وقوى التيار العلماني:** أحد أكبر نقاط الضعف التي ميزت ثورة 25 يناير 2011 بروز الصراع بين تيار الإسلام السياسي وقوى التيار العلماني، وهذا ما أثر على مسار الثورة وساهم في انقسام الثوار وعدم اتفاقهم حول بلورة مجموعة من البدائل الإستراتيجية الواضحة المعالم في ما يتعلق بنظام ما بعد سقوط الرئيس حسني مبارك، وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الشعارات التي رفعها كل تيار والتي تعبر عن وجود صراع صفري بين الطرفين، وهذا ما تم استغلاله من طرف قادة الثورة المضادة.
- **صناعة الثورة المضادة في وسائل الاعلام المصرية:** إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في نجاح وتدعيم ثورة 25 يناير فإن وسائل الإعلام المصرية كانت أحد الفواعل الرئيسية في إجهاض الثورة وتدعيم الانقلاب عليها، من خلال تشويه صورة حكم الرئيس مرسي والسخرية منه ومن حكومته، والتركيز على سلبيات المرحلة وتصويرها على أنها أسوأ من فترة حكم مبارك، وأن الإخوان سيستولون على البلد، وأن لهم مشروعا عالميا خطيرا يتعدى الحدود، وفي المقابل تقديم الانقلابي عبد الفتاح السيسي على أنه منقذ الجمهورية المصرية ومخلصها من حكم المرشد، ومحاولة إيهام الناس على أن الانقلاب

[7] عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 114،112.

العسكري الحاصل في 03 يونيو ماهو إلا ثورة مكملة لثورة يناير أو تصحيح لمسارها.

- **عدم وجود قيادات ثورية ومشروع ثوري يطرح البديل السياسي:** كانت ثورة 25 يناير ثورة تلقائية ليس لها قيادات معينة ولم يكن وراءها تنظيم، ولا تحمل مشروعا ثوريا مكتملا يمكن أن يحدد متطلبات الثورة وأهدافها وكيفية الحفاظ عليها وآليات تجنب الانقسامات والصراعات السياسية بين فواعلها، وسيناريوهات تحديد خارطة طريق، وهذا يمثل أحد أهم أسباب إخفاقها وتصدر الثورة المضادة لها.
- **الإرث التاريخي لطبيعة الحكم في مصر:** تاريخيا تميزت طبيعة الحكم في مصر بالنوع العسكري الاستبدادي، فمن جمال عبد الناصر، مرورا بالسادات ووصولا إلى حسني مبارك كان الحكم ذو طبيعة عسكرية، غير أن ثورة 25 يناير 2011 قد أفرزت انتخاب أول رئيس مدني في تاريخ مصر يكون خارج الدائرة العسكرية، وفي هذا تهديد لمكانة العسكر داخل النظام المصري وتقويض لمصالحهم الاقتصادية والمادية، وهذا مالم يستسغه قادة المؤسسة العسكرية، خاصة وأن الرئيس من جماعة الإخوان المسلمين، تلك الجماعة التي عانت كثيرا في السجون، وما تجدر الإشارة إليه أن فترة حكمه عرفت الكثير من المشكلات الأمنية والأزمات الاقتصادية المفتعلة، في محاولة لتأليب الرأي العام عليه، وبذلك فإن قبول المؤسسة العسكرية برئيس مدني منتخب كان قبولا تكتيكيا فرضته ضغوطات الشارع المصري ولم يكن قبولا طوعيا، والانقلاب عليه يدخل في إطار أولوية العسكري على المدني في حكم الدولة المصرية.

فما حدث فى مصر أصبح جلياً واضحاً. إن المجلس العسكرى اتبع سياسات أدت فى النهاية إلى إعادة إنتاج نظام مبارك ولكن بدون مبارك وأسرته. بدلا من هدم النظام الفاسد وبناء نظام جديد عادل ومحترم، فإن المجلس العسكرى يستبقى النظام القديم ويريد أن يقتصر التغيير على إقالة مبارك. ولذلك فإن إجهاض الثورة المصرية وتحويلها إلى مجرد انقلاب قد تم تنفيذه على عدة مراحل، بدءاً من تعديل الدستور القديم، بدلا من كتابة دستور جديد ثم الاستفتاء الذي أدى إلى انقسام قوى الثورة، ثم تشويه سمعة شباب الثورة والضغط على المواطن المصرى بأزمات مفتعلة، حتى يتم إنهاكه، فيكره الثورة ويقبل كل ما يفرض عليه، وأخيرا المذابح المتكررة من أجل قمع الثوريين وإرجاعهم إلى ما قبل قيام الثورة[8].

- **عدم إدراك القوى الثورية بالمخاطر المحدقة بالثورة:** هناك العديد من المخاطر الحقيقية التي ساهمت في تهديد ثورات الربيع العربي عموما دون أن تدرك مختلف القوى الثورية طبيعتها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، نذكر منها مايلي:[9]

- أولى هذه المخاطر هو خطر الاسترداد الذي يطارد الطموح الثوري، ليعود به إلى وضع اللاثورة.
- ثانيها هو خطر الاستتباع الذي يعود بأقطار الربيع العربي للدوران في فلك التبعية لمراكز السيطرة و النفوذ و الثروة

- ثالثها هو خطر التقسيم المتربص بكياناتها الوطنية في ظل الهشاشة التي تطبع نظم الحكم فيها و الاستقطابات الطائفية والمذهبية و الاثنية التي تؤذن بتمزق أنسجتها المجتمعية.

- **وصول رئيس من حركات الإسلام السياسي إلى السلطة:**

فمن أهم أسباب فشل ثورة 25 يناير 2011 هو وصول الإخواني محمد مرسي إلى السلطة في مصر، مع ما نتج عن ذلك من تخوفات داخلية من طرف الأقباط من جهة والعلمانيين من جهة أخرى، وحتى من فئات أخرى من التيار الإسلامي نفسه، إضافة إلى التوجس الغربي من وصول شخصية إسلامية للسلطة في مصر، خاصة وأنه كان يريد أن يمتلك البلد إرادته بنفسه بتحقيق اكتفاءه الذاتي بعيدا عن التبعية التي تم تكريسها في ظل حكم النظام السابق، وهذا ما يخالف مصالح الغرب ومصالح المنتفعين من نظام مبارك. والحقيقة التي لابد أنه تقال أنه لو وصل الفريق محمد شفيق إلى السلطة في مصر في تلك الفترة لما حدث الانقلاب العسكري، فالانقلاب العسكري جاء لأن نتائج الانتخابات التي أفرزتها الإرادة الشعبية كانت ضد إرادة العسكر وإرادة الغرب.

ويظهر هذا من خلال نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمد مرسي في 26 يونيو 2013 والذي قال فيه: " لا يخفى على عاقل أن هناك من

[8] علاء الاسواني، **هل أخطأت الثورة المصرية**. ط2، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2012.

[9] محمد الأخصاصي، "الحراك العربي: سراب الثورة، واقع اللاثورة"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 427، بيروت، 2014، ص ص127-128.

يناصب هذه الثورة عداء سافرًا. هناك من يدرك ما تستطيع مصر القوية النامية المتطورة أن تقدمه لأمتها ولعالمها وفي الداخل هناك من يتوهم إمكانية إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ورجوع دولة الفساد والقهر والاحتكار والظلم....واجهت حرب افشال منذ توليت المسؤولية...تحركت في كل اتجاه كما تعلمون وأنا أردت ومازلت أريد ان تمتلك مصر إرادتها ...لكن كما تعلمون أن تحديات الماضي ظلت موجودة، بنسب كبيرة بقايا النظام السابق والدولة العميقة والفساد ...فهم يريدون العودة، وبرعايتكم انتم المصريين لن يعودوا بدا...اقول حافظو على مصر والثورة التي اكتسبناها بعرقنا ودماء شهدائنا ...واحذروا من سرقة الثورة بأي حجة.[10]

**ب- استراتيجيات نجاح الثورة المضادة في مصر:**

عموما فقد انتهجت الثورة المضادة إستراتيجية مرحلية تقوم على:[11]

- إبراز اخطاء جماعة الاخوان المسلمين وحلفائها اعلاميا وتضخيمها، والهجوم الشديد على الجماعة، وكسر هيبة الرئيس وحكومته إعلاميا، عبر السخرية منهم واهانتهم، وتشجيع البرامج التلفزيونية الساخرة من الرئيس وحكومته.

- التحالف مع الأحزاب والتيارات المعارضة للرئيس الإخواني وحكومته وجماعته، وعلى رأس تلك التيارات المعارضة "جبهة الانقاذ" التي تشكلت في نوفمبر 2012، و"التيار الشعبي" الذي تأسس في سبتمبر من العام نفسه.

- الترحيب بفكرة حركة تمرد الداعية لجمع توقيعات شعبية لإسقاط حكم محمد مرسي، وتشجيعها وتقديم التسهيلات لها.

- تعويق النظام التابع لجماعة الإخوان المسلمين عن إحراز أي إنجاز سياسي أو اقتصادي يحسب له شعبيا، وتشويه المشاريع والإجراءات التي يعلن عنها، حتى لو كانت تصب في الصالح العام.

- محاولة منع سيطرة الإسلاميين على الجهاز الإداري للدولة وعلى المؤسسات الأمنية والسيادية، خاصة القوات المسلحة والشرطة، وذلك تحت شعار مقاومة «أخونة الدولة».

- تشجيع خصوم الجماعة على محاصرة مقرات جماعة الإخوان المسلمين، وحزبها السياسي، تمهيدا لاستهداف الجماعة في مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013، وهو التشجيع الذي أدى إلى حرق المقر العام للجماعة في المقطم في ديسمبر 2012.

- الدعاية للمظاهرات المقررة فى 30 يونيو/ حزيران 2013 من أجل إسقاط محمد مرسى، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وفى تلك المرحلة، توارى عداء الثورة المضادة لثورة يناير"، وخفت لاستقطاب الثوار والتحالف معهم ضد الإسلاميين، وبدا أن الثورة المضادة أجلت ظاهريا معركتها مع الثوار، لتتفرغ لمعركتها الحاسمة مع القوى الإسلامية.

هذا بالنسبة لأهم استراتيجيات وعوامل البيئة الداخلية التي أدت إلى سرقة ثورة 25 يناير 2011 واستبدالها بانقلاب عسكري تم تسميته ثورة، لكن لم يكن لتنجح عملية سرقة الثورة لولا الدعم والتأييد الخارجي، وهذا ما سنعرفه من خلال العنصر التالي الموسوم بسرقة الثورة المصرية: قراءة في تأثير الفواعل الخارجية.

**2- الثورة المضادة في مصر: قراءة في تأثير الفواعل الخارجية.**

الحديث عن تأثير الفاعل الخارجي في انتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي والمساهمة في سرقة ثورة 25 يناير 2011 تفرض على الباحث ضرورة التركيز على نظرية المؤامرة بوصفها أداة في التحليل والمقاربة، فهي لا تزال معتمدة وفعالة ولا يمكن الهروب منها. فهي موجودة في الواقع العربي بل وتقوى بعد كل حدث وتفرض نفسها بسبب الضعف واليأس. وهي تؤكد دائما على وجود اختلاف كبير يصل حد التناقض بين ما ترصده الحواس وتلامسه وبين مضمون الحدث وجوهره. إن ضعف نظرية المؤامرة في كثير من الأحيان في الوصول إلى الواقع تحليلاً وتفسيرا والاقتراب منه لا ينفي فكرة وجودها، ولإثبات وجود نظرية المؤامرة يتطلب الأمر الالتزام بأدوات تحليلية علمية، وإتباع وسائل وأدوات استدلالية مقنعة تثبتها مصادر وعي العقل البشري. إن نظرية المؤامرة بالرغم من تعرضها للنقد من أصحاب وجهة النظر الأخرى، فما تزال محافظة على وجودها بقوة في معظم قراءات الإنسان العربي.[12] وتحليل بسيط لمواقف بعض الدول الدولية والاقليمية يؤدي إلى تشكيل قناعة أساسية أن سرقة الثورة المصرية لم تكن نتاج محددات البيئة الداخلية فقط، بل أيضا بمساهمة

[10] مصطفى بكري، **عشرة أيام هزت مصر**. القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 202-204.

[11] محمود عبده، **أزمة التمكين: دراسة في التجربة الإسلامية في مصر (2012-2013)**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016، ص 91.

[12] عبد الكريم الحسني، **القومية والديمقراطية والثورة**.القاهرة: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، 2012، ص 457.

فواعل البيئة الاقليمية والدولية، ويبرز ذلك بوضوح في قراءة مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في التجربة المصرية.

**أ- المواقف الدولية من الثورة المضادة في التجربة المصرية:**

في حالات التحول الديمقراطي الناجحة، وفي المراحل الانتقالية يقتصر دور المؤسسة العسكرية على تسليم السلطة للمدنيين ليديروا المرحلة الانتقالية ويتفقوا على الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية للبناء، كما لا يلجأ أي طرف إلى التحالف مع المؤسسة العسكرية أو الاستقواء بها ضد منافسيه، ولا بدعوتها إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة، ما حدث في مصر هو العكس تمامًا، فما كان منتظرًا من المؤسسة العسكرية هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانون والمؤسسات، وهذا ما لم يتم، وهو ما يمثل جوهر الاختلاف بين التجربة المصرية ونظيرتها التونسية، فقد نزعت المؤسسة العسكرية فتيل الحراك، وحمت في المقابل بقية النظام من الانهيار التام، ثم أدارت العملية الانتقالية بشكل قوض مسار الانتقال إلى الديمقراطية.[13]

لتصح مقولة محمد نجيب في مذكراته: إذا خرج الجيش من ثكناته فإنه حتمًا سيطيح بكل القوى السياسية المدنية، ليصبح هو القوة الوحيدة في البلاد...وأن كل قوة سياسية مدنية علها أن تلعب دورًا مع القيادة العسكرية الديكتاتورية ثم يقضى عليها.[14]

مما لا شك فيه ورغم ما عرفته فترة حكم الإخوان من تدهور للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لم تكون تجوز الإطاحة برئيس أنتخب على أساس انتخابات حرة بذلك الشكل باعتبار أن انتخابه كان من ثمار حراك مصري، فهذه الثمار نكست بها إجراءات الانقلاب العسكري، ذلك أن القوات المسلحة المصرية التي ساهمت مساهمة بناءة وتاريخية في تحقيق مساعي حراك 25 جانفي وإدارتها المرحلة الانتقالية حتى تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب، انتكست بقيادتها الجديدة على هذا الحراك، وأقامت نظامًا استبداديا من جديد.[15]

في اليوم الثالث من جويلية 2013، بدا أن فصلاً طويلاً وغنيًا، ومرتبكًا وفوضويًا من فصول الحراك المصري شهد نهاية مأساوية أُخرجت إخراج المهزلة، لأن صورة الفريق عبد الفتاح السيسي وهو يلقي خطاب الانقلاب على منصة تشبه مسرحًا بجناحين، رتبت فيها شخصيات عسكرية وسياسية ودينية، فبدت كأنها ديكور في فصل ختامي من مسرحية غربية رديئة تتظاهر بأنها تفهم عقلية العرب.[16]

حيث صدرت تصريحات من بعض الدوائر الرسمية والصحفية في مصر والغرب، تشير إلى أن ترتيبات جويلية نوقشت مع مسؤولين غربيين، من ذلك ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز في 6 ماي 2014 أن السفيرة الأمريكية بالقاهرة آن باترسون *Anna Patterson* طلبت من السيسي تأخير الانقلاب يومًا أو يومين وهو ما يثبت أن نقاشًا ما دار حول موعد الانقلاب وأضافت الصحيفة أن السيسي أبلغ مسؤولين أمريكيين في مارس 2013 قبل الانقلاب بثلاث أشهر بأن عهد الإخوان قارب على الانتهاء، أما الأستاذ جيفري ساكس*Jeffrey Sachs* فقد حمل الغرب ما حدث بالمنطقة العربية منذ 1914، مؤكدًا أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية كانت وراء الكثير من الانقلابات العسكرية بدءًا من انقلاب 1949 بسوية، وانتهاءًا بإسقاط مرسي عام 2013.[17]

لم تتخذ **الولايات المتحدة الأمريكية** أي خطوات فعلية لمنع الانقلاب على رئيس مدني منتخب، على الرغم من معرفتها به قبل وقوعه، باستثناء الخطابات الإنشائية الداعية إلى الحوار السياسي بين القوى السياسية، واستمرت بهذه السياسية حتى بعد عزل مرسي وقمع الحربات والتظاهرات في مصر، ووافقت في النهاية على الخطوات التي اتخذها الجيش المصري، توافق الموقف الأمريكي مع الجيش المصري في الخطاب الإنشائي الذي دعا إلى توافق القوى السياسية في ما بينها في المرحلة الانتقالية التي تلت حراك 25 جانفي، في حين واصل الجيش المصري والإدارة الأمريكية شراكتهما الإستراتيجية المستمرة منذ معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية في عام 1979، التي رسمت محددات السياسة في مصر، فعاد الجيش المصري لتسلم السلطة في مصر، بعد الإطاحة بأول رئيس مدني منتخب، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان مصالحها بمواصلة ضمان أمن الصهاينة من خلال الاستمرار في حصار غزة، والحد من نفوذ الحركات الإسلامية في

[13]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق الذكر، ص ص 61، 62.
[14]- هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 73، 74.
[15]- طارق البشرى، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة**، 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 176.
[16]- عزمي بشارة، " الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة "، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 15.
[17]- Na P عبد الفتاح ماضي، " تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016، ص 34.

المنطقة، وقضايا أخرى تخص الخليج العربي وبنية النظام الإقليمي برمته.[18]

جدير بالذكر أن جون كيري كان قد اتهم الإخوان بسرقة" الثورة في مصر مؤكدا أن "فتيان ميدان التحرير لم يتحركوا بدافع من أي دين أو ايديولوجية...كانوا يريدون أن يدرسوا وان يعملوا وان يكون لهم مستقبل لا حكومة فاسدة تمنع عنهم كل ذلك...لقد تواصلوا عبر تويتر وفيسبوك وهذا ما أنتج الثورة. إلا أن هذه الثورة سرقت من قبل كيان كان الأكثر تنظيما في البلاد: الجماعة" في إشارة إلى الإخوان المسلمين... معتبرا أن الهدف مما قام به الجيش هو "إعادة الديمقراطية."[19] وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مع الانقلاب العسكري وضد وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة خاصة مع ما تطرحه هذه الأخيرة من مشكلات مع الكيان الاسرائيلي والتعامل مع القضية الفلسطينية.

وقد جاء الرد حادا من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة المنبثق عنها عن تصريحات جون كيري، حيث قال أمين عام الجماعة محمود حسين أن الإدارة الأمريكية " هي أكبر داعم للديكتاتورية وقمع الحريات، فقد شاركت ودعمت الانقلاب العسكري الدموي وما زالت، كما تغافلت عن المذابح والإجراءات التعسفية التي تمارسها الحكومة الانقلابية في مصر".[20]

أما عن **الموقف الاسرائيلي** فلم يختلف كثيرًا عن نظيره الأمريكي، فرغم التعليمات التي أصدرها بنيامين نتنياهو لوزرائه بالتزام الصمت وعدم التعليق على الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي، فالنخب الاسرائيلية احتفت بالانقلاب احتفاءًا كبيرا، ولقد صور الكاتب آريه شافيت مظاهر الاحتفاء العارمة التي حظي بها الانقلاب العسكري وحالة الإعجاب بما أقدم عليه السيسي قائلا " إن الجنرال عبد الفتاح السيسي هو بطل إسرائيل، فلا يحتاج المرء إلى أن تكون لديه عين ثاقبة على نحو خاص، حتى يكتشف نسبة التشجيع العميق والإعجاب الخفي اللذين تكنهما النخبة الإسرائيلية لقائد قوات الجارة الكبرى من الجنوب الذي أقدم على سجن الرئيس المنتخب الذي كان قد عينه في منصبه"، هذا الموقف وهذا الاحتفاء ينطلق من افتراض مفاده أن احتفاظ العسكر بمعظم الصلاحيات في مصر يمثل مصلحة قومية للصهاينة، وبالتالي فالهيئة الحاكمة حاليا في مصر بعد الانقلاب والتي تضم العسكريين والليبراليين هي أفضل صيغة حكم يمكن أن تساهم في تحقيق المصالح الإستراتيجية للصهاينة.[21] وهذا ما كشف عنه السفير الاسرائيلي لدى القاهرة يعقوب أميتاي أيضا حينما اعتبر أن السيسي ليس بطلا قوميا في مصر لكنه بطل قومي لليهود في اسرائيل وحول العالم، كما أضاف أحد نواب حزب الليكود أن عودة الجيش المصري لتولي موقف مسيطر هي بشرى سارة بالنسبة لإسرائيل، وجاء في تقرير للمعلق العسكري الاسرائيلي رون بن يشاي كتبه لموقع صحيفة يديعوت أحرنوت بعد ساعات من تنصيب السيسي رئيسا يقول فيه مايلي:[22]

"ينبغي أن نذكر أيضا أن في هذا العالم صديق عدونا هو عدونا اللدود، لهذا يحُظر المس بمصداقية القادة الجدد في مصر عبر إقامة علاقات وثيقة وظاهرة أكثر مما ينبغي مع الحكم الذي يقف السيسي على رأسه. ومضى قائلا: يجب أن نتذكر أن حكام القاهرة الجدد ينبغي أن يحتفظوا بمكانتهم كوسطاء نزيهين في مسألة غزة وكمحاربين للجهاديين في سيناء في إطار التفاهمات السرية بينهم وبين تل أبيب".

ويفسر أن سبب الدعم الاسرائيلي لثورة 30 يونيو رغم تقييمها لها باعتبارها انقلابا أنه يمثل مسمارا آخر في نعش عملية التحول الديمقراطي لأن هذا التحول هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق نهضة عربية لتغيير موازين القوى القائمة لغير الصالح الإسرائيلي .[23]

وعليه فإن موقف الكيان الاسرائيلي كان منتظرا لعدة اعتبارات أهمها التكامل الحاصل بين حركة الإخوان المصرية وحركة حماس الإخوانية وهو ما يمثل تهديدا على امن إسرائيل، إضافة إلى العلاقة التاريخية مع المؤسسة العسكرية المصرية التي ستلتزم بالاتفاقيات الدولية وستعمل على إزاحة حركة الإخوان المسلمين من المناصر الوفي للقضية الفلسطينة.

[18]- عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 463.

[19] حسن محمد الزين، **وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014، ص 272.

[20] أنس زكي، هل حسم كيري جدل الموقف الأميركي من مصر؟من موقع:
هل-حسم-كيري-جدل-الموقف-الأميركي-من-مصر
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/11/23/

[21]- صالح النعامي، " ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 46.

[22] قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013- منتصف يونيو 2014. **بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014، ص ص 30، 41، 409.**

[23] عواطف عبد الرحمان، **لمشروع الصهيونى الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 إلى 2017**. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 99.

وعن موقف **دول الاتحاد الأوروبي**، ورغم قيامها بتعليق تزويد مصر بتجهيزات أمنية وأسلحة يمكن استخدمها في قمع الاحتجاجات، ردًا على مجزرتي فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة التي ارتكبها السيسي خلال الأيام الأولى من إعلانه الانقلاب في جويلية 2013، إلا أنه وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2014 وفوز عبد الفتاح السيسي فيها، عاملته الدول الأوروبية بوصفه رئيسًا شرعيًا منتخبًا لمصر، وطويت صفحة مجزرة ميدان رابعة العدوية، وما تلاها من قمع للاحتجاجات والاعتقالات بالجملة، وأحكام الإعدام الجماعية وأستقبل في معظم العواصم الأوروبية المركزية، وبذلك تحولت بيانات الاتحاد الأوروبي التي كانت تنادي بضرورة التحول الديمقراطي إلى خطابات وإعلانات سياسية تبددت في الممارسة، لم تعارض الدول الأوروبية التحول الديمقراطي في مصر خاصة في بداية الحراك، وفي المقابل كذلك قدمت الدعم للاستبداد بالصمت عن جرائمه، وعدم إثارتها في المؤسسات الدولية، كما بقيت السياسات المالية الأوروبية كما كانت عليه خلال مرحلة التحول وبعد الانقلاب عليه.[24]

ولا شك أن تفسير ذلك يعود إلى الزيارات الخارجية للرئيس السيسي لدول أوروبية للحصول على اعتراف بنظام 3 يوليو، وإحداث تقارب بين تلك الدول والنظام الذي أطاح بالمسار الديمقراطي في مصر؛ ومن بين الدول التي زارها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وقبرص واليونان والمجر، وأسفرت تلك الزيارات عن إبرام عدة اتفاقات وبرتوكولات تعاون أبرزها صفقة طائرات "رافال" مع فرنسا بـ 5,2 مليارات دولار، كما تم عقد صفقات مع ألمانيا بـ 8,9 مليارات دولار، وبريطانيا بـ 12 مليار دولار، وصفقة عسكرية مع إيطاليا بـ 100 مليون دولار، ودول الخليج بـ 12,5 مليار دولار. وأثارت تلك الصفقات والمبالغ الطائلة المدفوعة فيها العديد من التساؤلات حول دوافعها الحقيقية وجدواها الاقتصادية وحتى العسكرية؛ حيث فسرها بعضهم على أنها محاولة لشراء شرعية دولية (بلغ إجمالي قيمة تلك الصفقات 38,5 مليار دولار) عن طريق استقبال رؤساء الدول للسيسي والظهور والمشاركة في مؤتمرات وقمم رسمية مع قادة الدول وزعمائها.[25]

وعليه يمكن الاستنتاج أن دول الاتحاد الأوروبي لا تهمها انتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي في مصر بقدر ما تهمها استمرار مصالحها الاقتصادية.

أما فيما يخص **الموقف الروسي** فقد ظهر هناك اختلاف حيال حراك 25 جانفي وانقلاب جويلية، فعلى الرغم من الحذر الشديد الذي بدا على السياسة الروسية منذ اندلاع الاحتجاجات في مصر، وعدم إصدار أية ردود أفعال مؤيدة أو معارضة تجاه الأحداث في مصر، إلا أنها أسرعت مع اندلاع الاحتجاجات في 30 جوان ضد حكومة الإخوان إلى تأييد الحراك، الذي كان سببًا وجيهًا دفع بعبد الفتاح السيسي إلى إعلان انقلابه على محمد مرسي وذلك لعدم ارتياح روسيا من وصول الإخوان المسلمين المصنفة كمنظمة إرهابية لديها إلى سدة الحكم.[26]

الأمر الذي أكده الرئيس الروسي فلاديمر بوتين حين خاطب السيسي علنًا " أعرف أنكم اتخذتم قرار الترشح للانتخابات الرئاسية في مصر، أتمنى لكم باسمي وباسم الشعب الروسي النجاح والتوفيق"، وهو موقف يثبت انحياز روسيا الكامل إلى الجيش المصري، من خلال الإشادة به في حماية مصر، وضمان استقرارها، وجاء تبادل زيارات وزيري الخارجية والدفاع بموجب اتفاق الشراكة الإستراتيجية الذي وقع خلال زيارة الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف القاهرة في جوان 2009، لكنه لم يفعل إلا بعد الانقلاب العسكري 2013.[27]

أما **تركيا** فلم تخفي منذ بداية الحراك مساندتها للحراك الذي أطاح بحسني مبارك، كما لم تقتصر مساندتها على المساندة اللفظية، بل انتقلت إلى الممارسة الفعلية من خلال المساندة الدبلوماسية الرسمية والشعبية، وخاصة تجاه شباب حراك مصر من خلال زيارة عبد الله جول لميدان التحرير، واستضافة وفد شباب مصر في تركيا، ثم زيارة رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان لمصر في سبتمبر 2011، وهي أول زيارة لرئيس دولة أجنبية لمصر.[28]

ولهذا أعلنت تركيا منذ البداية رفضها للانقلاب بشكل واضح، وبذلت جهودًا لتسويق قناعاته على عدد من الأطراف، وإن لم يسفر ذلك عن نتيجة جيدة، فيما عكست وسائل إعلام إيرانية والمدعومة منها فرحها بالانقلاب بصرف النظر عن الكلام الدبلوماسي، ومعلوم أنه لاشيء يعكس المواقف الحقيقية أكثر من وسائل الإعلام.[29]

[24]- عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، مرجع سابق الذكر، ص ص 479، 480.

[25] ربيع الدنّان ,باسم القاسم، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص ص 417-418.

[26]- عيسى أحمد الشلبي، " التدخلات الخارجية بالثورة المصرية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 558.

[27]- عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، مرجع سابق الذكر، ص ص 487، 488.

[28]- نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1، مصر: دار البشير للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 141، 142.

[29]- ياسر الزعاترة، **المواقف العربية والدولية من الانقلاب في مصر**، جريدة الدستور، عمان، العدد 16523، السنة 47، الربعاء 10 تموز 2013، ص 17.

**ب - المواقف العربية من الثورة المضادة في التجربة المصرية:**

أما **الموقف العربي الرسمي** اتجاه ما جرى في مصر، باستثناء محدود (تونس)، لا يختلف عن الموقف الدولي الذي لم يكن مؤيدًا ولا مرتاحًا لمسيرة الحراك الشعبي، ليس من أجل الكيان الاسرائيلي الذي تمتع لعقود من الزمن بسياج حماية من أنظمة تسلطية لا تعبر عن شعوبها، بل من أجل المصالح الاستعمارية التقليدية التي تهددها استعادة الشعوب العربية لقراراها، وبالتالي الترحيب بالانقلاب العسكري وتقديم كل الوسائل المالية والسياسية الممكنة لعبد الفتاح السيسي في 2013.[30]

اتخذت الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، مواقف مختلفة من الأحداث التي عاشتها مصر عقب إطاحة المؤسسة العسكرية بالرئيس المنتخب مرسي، فبينما أعلنت دول تأييدها لأغلب إجراءات السلطة الجديدة، أبدت دول أخرى رفضها أو تحفظها على بعض هذه الإجراءات، في حين التزمت أخرى بالصمت، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي ساندت المرحلة الانتقالية الجديدة في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٢، حتى أن ملك السعودية سارع بإرسال برقية تهنئة للفريق عبد الفتاح السيسي قبل أن يتم تعيين الرئيس الانتقالي في مصر كما ظلت مساندة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية في فض اعتصام الاخوان وتحالف دعم الشرعية في ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 أوت 2013، وما تبع عملية الفض من إجراءات أمنية...كما أرسل الملك رسالة تهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور في اليوم التالي لعزل الرئيس محمد مرسي جاء فيها: إن رجال القوات المسلحة أخرجوا مصر من نفق يعلم الله أبعاده وتداعياته.

كما كان العاهل السعودى الملك عبد الله أول المهنئين للشعب المصرى وللرئيس عبد الفتاح السيسى عقب اعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية 2014، وقام بإرسال رسالة أوضح فيها أن المساس بأمن مصر هو مساس بالسعودية، كما دعاء الراحل إلى عقد مؤتمر لأشقاء وأصدقاء مصر للمانحين لمساعدتها فى تجاوز أزمتها الاقتصادية، وشارك ولى العهد السعودى الأمير سلمان بن عبد العزيز فى حفل تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسى، واعتبر يوم انتخاب السيسى يومًا تاريخيًا ومرحلة جديدة من مسيرة مصر الإسلام والعروبة.[31]

مواقف الإمارات والكويت والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية لم تختلف كثيرا عن الموقف السعودي، أما دولة قطر فقد أبدت تحفظها على عزل مرسي، رغم أنها أرسلت برقية تهنئة للرئيس المؤقت وقالت إنها تتفهم الواقع الجديد في مصر، وفي المقابل وصفت تونس ما حدث بالانقلاب العسكري، وأعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أن تدخل الجيش أمر مرفوض تماما.[32] وهذا ايمانا من الرجل بضرورة احترام قواعد الديمقراطية التي دافع وناضل من أجلها لسنوات مفكرا ورئيسا.

أما موقف الدول الخليجية عموما فقد كان نابعا من خوفها من تصدير الثورة المصرية وزعزعة استقرار نظمها إن كتب لها النجاح، لذلك عملت كل ما في وسعها من أجل إجهاضها، وقد دفعت من أجل ذلك مليارات الدولارات من أجل مساعدة النظام الانقلابي في تسيير أزمته الاقتصادية.

وعليه فإن تأثير الفواعل الخارجية كان حاسما في تحديد مصير الثورة المصرية وفي إفشالها وتحويل مطالبها بالحرية والعدالة الاجتماعية إلى حقول للموت والفوضى والتدخل. ما كان للثورات المضادة أن تنجح وما كان للربيع العربي أن يتحول إلى خريف للاستبداد لولا الأموال التي صُرفت عربيا من أجل ذلك.[33]

وقد وصف الأكاديمي المصري سيف الدين عبد الفتاح إن ما حدث للثورات العربية من تعثر ناتج عن قيام اللاعبين الإقليميين والدوليين وقوى الثورة المضادة بإشاعة فشل الثورات، وبث روح اليأس في نفوس الشعوب الثائرة، ففي الحالة المصرية، قال عبد الفتاح إنه يستطيع التأكيد على أن 18 يوما الأولى لم يكتب فيها العامل الخارجي حرفا واحدا، لكن في 18 شهرا التي تلت ذلك استطاعت القوى الإقليمية والدولية كتابة جزء كبير من مشهد الثورة المصرية، ولو لم تجد القوى الإقليمية والدولية الأرضية المناسبة للتدخل لوصلت الثورة المصرية إلى بر الأمان[34].

[30]- نفس المرجع، ص 17.

[31] سعد سعيد الغامدي، **إدارة العلاقات السعودية- المصرية: دوائر التعاون وحدود التوتر**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص ص 205، 212.

[32]- موقع الجزيرة، **مصر عام على الانقلاب**، على الرابط التالي:
*http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/6/30/ consulté 31/05/2018, heur 18:31.*

[33] محمد هنيد، وزن العوامل الخارجية في ثورات الربيع. من موقع:
وزن-العوامل-الخارجية-في-ثورات-الربيع
https://arabi21.com/story/1053025/

[34] محمد أزوين، دور القوى الإقليمية والدولية في تعثر الثورات العربية. من موقع:
دور-القوى-الإقليمية-والدولية-في-تعثر-الثورات-العربية
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/1/19/

**خاتمة:**

في خاتمة هذه الدراسة يمكن القول أن فشل الثورة المصرية وانتكاسة ثورات الربيع العربي عموما قد فرضته جملة من العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية التي لم يكن ليصل تأثيرها إلى حد الانقلاب على الثورة أو الثورة المضادة لولا الدعم والتأييد الخارجي لها. ومن النقاط التي يمكن استنتاجها بعد تحليل هذا الموضوع مايلي:

- من أسباب فشل الثورة المصرية أنها لم تكن تحمل رؤية إستراتيجية لما بعد سقوط رأس النظام، فكل ما كان يهمها سقوط مبارك بدلا من السعي لإسقاط النظام برمته.
- فشلت الثورة المصرية لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي لنظام حسني مبارك العسكري، وأن لكل ثورة ثورة مضادة، وأن نجاح الثورة يتطلب القضاء على الدولة العميقة التي لا يمكن أن تسمح بزوال مصالحها بسهولة.
- في المراحل الأولى من الثورات يجب العمل على رص صفوف الثوار ووحدتهم بدل الانقسام والتصارع بينهم، وهذا ما شكل بداية لانحراف مسار الثورة المصرية واستغلته المؤسسة العسكرية من أجل الانقلاب على الديمقراطية.
- جل الانتخابات العربية النزيهة أفرزت فوز الحركات الإسلامية وهذا ما يسبب قلقا كبيرا للقوى الإقليمية الخائفة من تصدير التجربة إليها والقوى الدولية التي تخشى على مصالحها الاقتصادية، ولذلك فمواقف مختلف هذه القوى هو ضرورة العمل على الانقلاب على الديمقراطية، وهذا ما أثبتته التجربة المصرية التي أكدت أن الديمقراطية تصبح مجرد شعار وهمي حينما يتعلق الأمر بوصول أي حركة إسلامية إلى السلطة.

**قائمة المراجع:**

**- الكتب:**

- أحمد المسلماني، **خريف الثورة**. القاهرة: دار ليلى للنشر والتوزيع، 2015.

- أحمد الريسوني، فقه الثورة: **مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي**. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014.

- هاني اسماعيل محمد، **مصر: الثورة والانقلاب والإدارة بالأزمات**.دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 مارس 2017.

- هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

- حسن محمد الزين، **وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014.

- طارق البشرى، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة**، 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2014.

- محمد الباز، **صائد الأفاعي: المفاتيح السبعة لشخصية السيسي**. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2014.

- محمود عبده، **أزمة التمكين: دراسة في التجربة الإسلامية في مصر (2012-2013)**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016.

- مصطفى بكري، **عشرة أيام هزت مصر**. القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، 2017.

- نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، ط1، مصر: دار البشير للنشر والتوزيع، 2014.

- عبد الحافظ الكردي، **مصر ومفترق الطرق: قضايا مصيرية**. القاهرة: الكتب خان للنشر والتوزيع، 2015.

- عبد الكريم الحسني، **القومية والديمقراطية والثورة**.القاهرة: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، 2012.

- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم للنشر والتوزيع، 2015.

- عواطف عبد الرحمان، **لمشروع الصهيونى الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 إلى 2017**. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017.

- علاء الاسواني، **هل أخطأت الثورة المصرية**. ط2، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2012.

- عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية والثورة المصرية**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ص 70.

- -عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013- منتصف يونيو 2014**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014.

- ربيع الدنّان ,باسم القاسم، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

- سعد سعيد الغامدي، **إدارة العلاقات السعودية- المصرية: دوائر التعاون وحدود التوتر**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

**- المجلات العلمية:**

- محمد الأخصاصي، "الحراك العربي: سراب الثورة، واقع اللاثورة"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 427، بيروت، 2014.

- عزمي بشارة، " الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة "، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013.

- عبد الفتاح ماضي، " تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، جانفي 2016.

- عيسى أحمد الشلبي، " التدخلات الخارجية بالثورة المصرية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد الخامس عشر، جوان 2016

- صالح النعامي، " ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013.

**الدراسات غير المنشورة:**

- إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي. **رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية**. بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2017.

**الجرائد:**

- ياسر الزعاترة، **المواقف العربية والدولية من الانقلاب في مصر**، جريدة الدستور، عمان، العدد 16523، السنة 47، الربعاء 10 تموز 2013.

**- المواقع الالكترونية:**

- أنس زكي، هل حسم كيري جدل الموقف الأميركي من مصر؟من موقع:

هل-حسم-كيري-جدل-الموقف-الأميركي-من-مصر
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/11/23/

- محمد أزوين، دور القوى الإقليمية والدولية في تعثر الثورات العربية. من موقع:

دور-القوى-الإقليمية-والدولية-في-تعثر-الثورات-العربية
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/1/19/

- محمد هنيد، وزن العوامل الخارجية في ثورات الربيع. من موقع:

وزن-العوامل-الخارجية-في-ثورات-الربيع
https://arabi21.com/story/1053025/

- موقع الجزيرة، **مصر عام على الانقلاب**، على الرابط التالي:

*http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/6/30/ consulté 31/05/2018, heur 18:31.*